

استرداد ما يتخطى 21 مليار دينار بقضية احتيال لصالح الدولة



استرد القضاء العراقي، اليوم الأحد، أكثر من 21 مليار دينار من شركتين ارتكبتا مخالفات مالية للحصول على فارق سعر صرف الدولار عبر تحويل الأموال إلى خارج البلاد.

وأعلنت محكمة تحقيق الكرخ الثانية، في بيان تلحقه المطلاع، استرداد مبلغ قدره 21 ملياراً و424 مليون دينار، اليوم الأحد، عن جريمة احتيال مالي نُفذت بطرق مخالفة للقانون.

وأوضحت أن عملية الاسترداد تمت بجهود المحكمة وإشراف قاضيها الأول، مؤكدة استمرار الإجراءات القانونية بحق بقية الشركات التي تتبع أساليب مخالفة للقانون لتحقيق أرباح كبيرة بما يضر بالمال العام.